مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة

Investment Climate in Algeria between the International Reports Assessments and the Provided Efforts

د. خياري زهية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة عنابة - الجزائر
Khiariz2007@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019-05-21 تاريخ القبول: 2019-09-11 تاريخ النشر: 2019-09-15

ملخص:
لأن جاذبية أي دولة للاستثمارات الأجنبية تحددها نوعية البيئة الاستثمارية التي تتوفر عليها، فإن هذه الدراسة تحاول الوقوف على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال عرض تطور مؤشرات التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية في تقييمها لمناخها الاستثماري، بالنظر لما تتمتع به هذه المؤشرات من مصداقية، وفي المقابل نحاول عرض الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري بتبنيها لجملة من الإصلاحات شملت جوانب مختلفة. خلصت الدراسة الى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني ضعفا ملحوظا عكسه وضعها في المؤشرات الصادرة عن التقارير الدولية التي عرفت تطورا سلبيا، ما نتج عنه أداء متواضع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعليه فقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات على غرار اجراء اصلاح شامل ومعمق يمس كل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية وكذا الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر بغية تحقيق التنوع المنشود للاقتصاد.
الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، المؤشرات الدولية، الاستثمار الأجنبي، جهود الدولة الجزائرية.

***Abstract*:**
Since the attractiveness of any country to foreign investments is determined by the quality of its investment climate. This study tries to identify the reality of the Algerian investment climate, by presenting the evolution of indicators provided by reports issued by international institutions. In addition, we try to show the efforts exerted by the Algerian country to improve its investment climate by adopting a number of reforms. The study found that the investment climate in Algeria suffers from a marked weakness, as reflected in these indicators which witnessed a negative development, resulting in a modest performance in attracting foreign direct investment.
The study recommended a number of recommendations along the lines of a comprehensive and in-depth reform that touches upon all factors affecting the investment environment, as well as promoting the investment opportunities available in Algeria in order to achieve the desired diversification of the economy.
***Key words*:** Investment climate, International indicators, Foreign investment, Algerian country efforts

مقدمة:

لقد أصبح من القناعات الراسخة أن لمناخ الاستثمار الدور المحوري في التأثير على حجم الاستثمارات المحلية منها والأجنبية، وهو ما أكده الرصيد المتنامي من الدراسات التي اشارت الى أن مقدار التدفقات من الاستثمارات الأجنبية تحكمه نوعية مناخ الاستثمار في البلد المضيف، ما دفع بالعديد من الدول الى العمل جاهدتا لتحسين مناخها الاستثماري بغية جذب أكبر قدر ممكن منها. والجزائر على غرار باقي دول العالم المتقدمة منها والنامية تسعى لتشجيع الاستثمار وجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن التحدي القائم يظل يرتبط بالبيئة الاستثمارية التي طالما كانت ولا تزال محل أحكام سلبية للعديد من التقارير الدولية في قياسها لجوانب مختلفة من شأنها تحديد نوعية مناخ الاستثمار.

في المقابل و ادراكا منها لهذه الحقيقة سعت الجزائر الى بذل مجهودات معتبرة بتطبيقها لسلسلة من الإجراءات والتدابير الاصلاحية بهدف تحسين مناخها الاستثماري، على غرار العمل على الحد من التشوهات الهيكلية وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية وتحرير النشاط الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحديث الاطار التشريعي المنظم للاستثمار إلا أن المتتبع لتطور الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى الجزائر يجدها لم تبلغ المستوى المطلوب، رغم كل ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات وما حاولت الحكومات المتعاقبة تكريسه على أرض الواقع من إصلاحات. وعليه فان إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو وضع مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية وما هي الجهود المبذولة لتحسينه؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- تتفق العديد من التقارير الدولية في تقييمها لمناخ الاستثمار في الجزائر على ضعفه ما انعكس على أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي.
- بذلت الجزائر مجهودات معتبرة من خلال قيامها بإصلاحات متنوعة وعديدة لكن تنقصها إرادة التفعيل على أرض الواقع.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على وضع مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال عدد من المؤشرات التي تصدرها التقارير الدولية، وكذا الجهود المبذولة لتحسين البيئة الاستثمارية وجذب المستثمر الأجنبي.

منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفي والتحليلي في تشخيص وتحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى ملائمته لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على المؤشرات الواردة في التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية.

محاور الدراسة : قسمت الدراسة الى ثلاث محاور بحيث تناول :

- المحور الأول: مناخ الاستثمار: المفهوم والمقومات
- المحور الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية وأدائها في جذب الاستثمار الأجنبي
- المحور الثالث: جهود الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي

المحور الأول: مناخ الاستثمار: المفهوم والمقومات

1. مفهوم مناخ الاستثمار: تطور مفهوم الاستثمار الى أن أصبح توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية للترويج للدول وللفرص الاستثمارية فيها، وعليه فقد وردت بشأنه العديد من التعاريف نذكر منها:

- يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الظروف والأوضاع التي تؤثر على حركة راس المال ، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم

حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية"[1].

- من جهتها عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير ، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر. والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي [2]: تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، استقرار سعر العملة المحلية، سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، توفر شريك محلي من القطر المضيف، حرية التنقل وحرية التصدير وأخيرا توفر فرص استثمارية.

2. مقومات مناخ الاستثمار الجاذب: يعتبر بلد ما جذاب إذا توفر مناخه الاستثماري على المقومات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وعليه يمكن تعريف الجاذبية ذاتها على أنها قدرة إقليم ما على تقديم شروط وظروف جيدة لاستقبال المستثمرين لتحفيزهم على إقامة مشاريعهم في هذا الاقليم وتفضيله على أقاليم أخرى، ومن المقومات المتعارف عليها دوليا والتي تسهم في توفير مناخ الاستثمار المناسب نذكر منها [3]:

1.2 الاستقرار السياسي والأمني: مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة و المتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولا سيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء تعلق الأمر باستثمار محلي أو أجنبي، كما أن معظم الدراسات الحديثة والتجارب العملية للدول تؤكد على أهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نذكر منها:

أ. مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة لها.

ب. مدى توافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلة وجهات من خارجها.

ج. مدى التزام الدولة المضيفة بما تتضمنه قوانينها للاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

2.2 الاستقرار ألاقتصادي ان وجود بيئة اقتصادية مرحبة بالاستثمار وتمتعها بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطباعات جيدا لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فالبيئة الاقتصادية الجاذبة هي التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، و معدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي.

3.2 الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار : يعد التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة، لدى فان تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها يعد مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الاطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار الطويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في اصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات وتجدر الإشارة الى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء .

كما تكتسي البيئة التنظيمية و المؤسسية أهمية بالغة في اطار التعامل مع المستثمرين نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل درجة التقين أو زيادتها بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال انشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، كلما أدى ذلك الى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوافرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك الى زيادة جذب الاستثمار.

المحور الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية وأدائها في جذب الاستثمار الأجنبي

1. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية بالنظر الى تعدد المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية والمتخصصة في تقييم مناخ الاستثمار، فان إمكانية حصرها جميعا يبدو أمرا غير ممكن، لدى حاولنا التركيز على بعضها وربما أهمها ونذكر منها.

1. 1.ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال :تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين و الاجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها [4] ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 الى 190 دولة ، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد و يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة)أن البيئة الاجرائيةتُعتبر ملائمةو أكثر تشجيعا لممارسة النشاط [5].

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح.

جدول رقم (01) تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2017 و2018

السنة	بدأ النشاط	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	انفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	تسوية حالات الاعسار	الترتيب العالمي
2018	145	146	120	163	177	170	157	103	181	71	166
2017	142	77	118	162	175	173	155	102	178	74	156

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال العالمي لسنتي 2017 و2018

صنف البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة 2017 حول مؤشر مناخ الأعمال، الجزائر في المرتبة 156 من ضمن 190 دولة مع أداء ضعيف انحصر في 47.76 نقطة من أصل 100 نقطة، أما في سنة 2018 فقد تراجعت الجزائر أكثر لتحتل المرتبة 166 بانخفاض قدر بستة مراتب، متمركزة بذلك في مرتبة متقهقرة قياسا لدول الجوار. الأمر الذي يشير الى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تعقيدات كبرى في مجالات عدة على غرار احداث المقاولات والحصول على التراخيص والمسائل الضريبية، وبوضح الجدول رقم (01) تراجع الجزائر تقريبا في كل المؤشرات الفرعية وبنسب كبيرة، شكلت تراجعا ملحوظا حيث تراجعت مثلا مرتبها

في بدأ النشاط من المرتبة 142 الى المرتبة 145 في المقابل تحسن ترتيب كل من تونس والمغرب، وهذا حسب نفس التقرير، وهو أمر مبرر ففي الوقت الذي تحتاج فيه هذه المرحلة 12 اجراء ومدة 20 يوم في المتوسط، لا تتجاوز في المغرب 4 إجراءات ومدة تسعة أيام وفي تونس 9 إجراءات ومدة 11 يوم، يلاحظ الأمر ذاته بالنسبة لاستخراج التراخيص فقد تراجعت الجزائر بـ 69 رتبة بين سنتي 2017 و 2018 ، حيث انتقل عدد الإجراءات المطلوبة من 12 الى 17 اجراء وزادت المدة من 130 يوم الى 146 يوم، و بالنسبة للحصول على الكهرباء فعلى الرغم من قلة الإجراءات إلا أن المدة المطلوبة تصل الى 180 بوم في حين لا تتجاوز 49 يوم في المغرب، و65 يوم في تونس، ومن ضمن العشر مؤشرات لم تسجل تحسنا إلا في حماية المستثمرين وتسوية حالات الاعسار وهو ما انعكس على ترتيبها في التقرير الصادر سنة 2018، هذا التقرير الذي يعد المرجع الأهم لتحديد اختيارات وقرارات المستثمرين الدوليين.

2.1 وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية :

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (*The Wall Street Journal*) منذ عام 1995، ويعتمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل: السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد و السياسة النقدية ، استقطاب راس المال الأجنبي التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية و التشريعات والإجراءات، تمنح هذه المكوناتأوزاناً متساوية فيما بينها، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح بين (0 و 100) بحيث تدل كل فئة على [6]:

- الفئة الأولى من (0 – 49.9) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا؛
- الفئة الثانية :من (50 – 59.9) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- الفئة الثالثة :من (60 – 69.9) تدل على حرية اقتصادية معتدلة؛
- الفئة الرابعة :من (70 – 79.9) تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- الفئة الخامسة: من (80 - 100) تدل على حرية اقتصادية كاملة.

يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول البيئة الاستثمارية في الدولة، وتعاظمت أهميته بالنسبة للمستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، كما يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (02) ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012- 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	140 من179	145 من179	146من179	157من182	153من182	172من182
الدرجة	51.00	49.60	50.80	48.90	50.10	46.50

Source: https://www.heritage.org/index/download

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012-2017 ما بين 51.00 و46.50، وضع لم يسمح للجزائر الا أن تنتقل من " منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة " الى "منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة جدا" .كما هو موضح في الجدول رقم

(02) تذيلت الجزائر الترتيب العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017 حيث احتلت المرتبة 172 من مجموع 180 دولة شملها التقرير بـ 46.50 نقطة من أصل 100 نقطة، في حين شكل المتوسط العالمي 60.9 و المتوسط في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا قدر بـ 61.9، ويعود هذا الترتيب المتأخر للجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية الى تدهور مراتبها ضمن العديد من المؤشرات الفرعية المكونة له، حيث سجلت الجزائر على سبيل المثال في المؤشر الفرعي لحقوق الملكية سنة 2017 ما قيمته 38.2 بالمئة ومؤشر حرية العمل 49.5 بالمئة أما مؤشر حرية الاستثمار 35.0 بالمئة في حين أن مؤشر الحرية المالية لم يسجل سوى 30.0 بالمئة، هذا الوضع يعكس بوضوح ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر الأمر الذي يستدعي المبادرة بحلول استعجاليه خاصة في ظل الوضع الذي تعيشه الدولة حاليا.

3.1 ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية: لتقييم تنافسية الدول يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا سنويا يتم فيه تقييم تنافسية أغلب دول العالم حيث يتم ترتيب الدول تنازليا حسب مؤشر التنافسية لكل دولة، ويستخدم المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 2005 هذا المؤشر الذي يعرف بمؤشر التنافسية العالمي و الذي يعرف اختصارا (GCI) لتسميته باللغة الإنجليزية Global Competitiveness Index و ينحصر المؤشر في المجال 1-7 حيث كلما اقترب من 7 يعني أن الدولة أكثر قدرة على التنافس وكلما انخفض دل على ضعف القدرة التنافسية للدولة.

ويغطي هذا المؤشر بأوزان مرجحة الترابطات بين مجموعة من المكونات التي يعكس كل منها أحد أوجه التنافسية وقد تم تصنيف هذه المكونات الى 12 عنصرا وفق الآتي: المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي ، التعليم العالي والتدريب ، كفاءة سوق السلع ، كفاءة سوق العمل ، تطور السوق المالي ، الجاهزية التكنولوجية حجم السوق ، تطور قطاع الأعمال، الابتكار

يتم تجميع هذه العناصر في ثلاث مجموعات وهي [7]:

- المتطلبات الأساسية: وتضم 04 عناصر وهي المؤسسات، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، والصحة والتعليم الابتدائي.

- محفزات الكفاءة: وتضم 06 عناصر وهي التعليم العالي والتدريب ، كفاءة سوق السلع ، كفاءة سوق العمل ، تطور السوق المالي ، الجاهزية التكنولوجية وحجم السوق.

- عوامل الابتكار: وتضم 02 عنصر وهي قطاع الأعمال والابتكار.

يعبر عن المجموعات الثلاث بمؤشرات تشكل مؤشرات فرعية يتم من خلالها تكوين المؤشر العام للتنافسية لكل دولة، أي أن مؤشر التنافسية العالمية يحتسب بتجميع ثلاث مؤشرات فرعية، حيث يتم ترتيب الدول حسب كل مؤشر فرعي.

جدول رقم(03) تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2012 و 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب / مجموع الدول	144/110	148/100	144/79	140/ 87	138/ 87	137/86
الدرجة	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

المصدر: تقرير التنافسية العالمية للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017

أوضح التقرير أن تنافسية الاقتصاد الجزائري شهدت تحسنا بسيطا بين سنتي 2012 و2017 على مستوى الترتيب وكذا درجة المؤشر التي انتقلت من 3.7 الى 4.1، على مدى الفترة بمتوسط لم يتجاوز 3.95 ويعزى هذا التحسن الى تحسن ترتيب المؤشرات الرئيسية الثلاث المرتبطة مباشرة بمناخ الاستثمار والمكونة لمؤشر التنافسية، على غرار مؤشر المتطلبات الأساسية الذي أنتقل من 89 من اجمالي 144 دولة ودرجة 4.2 من 7 درجات سنة 2012 الى المرتبة 82 من اجمالي 137 دولة ودرجة 4.4 سنة 2017. كما عرفت محفزات الكفاءة بعض التحسن حيث انتقلت من المرتبة 136 و3.1 درجة الى المرتبة 102 و3.7 درجة، أما عوامل الابتكار فشهدت هي الأخرى تحسن في 2017 حيث رتبت في المرتبة 118 بدرجة 3.1 مقابل الرتبة 144 ودرجة 2.3 سنة 2012 إلا أن الأداء التنافسي للجزائر يظل ضعيفا ويتطلب مزيد من الجهد.

4.1 ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد : يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 ويرصد مدى التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية والشركات العالمية، لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني ، إضافة الى مدى إقرار مبدأ المساءلة والمحاسبة.

لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والمالي ، وتتراو ح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و100 الذي يعني درجة شفافية عالية [8].

جدول رقم (04) وضع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب / مجموع الدول	/105 176	/94 177	/100 175	168/88	178/108	180/112
الدرجة	34	36	36	36	34	33

Source :https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index

من الواضح أن الجزائر لا تزال تصنف ضمن الدول المتأخرة في مجال محاربة الفساد بالنظر الى ترتيبها ورصيدها من النقاط، كما يوضحه الجدول (04) حيث جاءت الجزائر في المركز 112 من أصل 180 دولة برصيد 33 نقطة في التصنيف الخاص بـ

2017 واحتلت بذلك المركز التاسع عربيا خلف تونس التي احتلت المرتبة 74 والمغرب المرتبة 81 لنفس السنة، وعلى مدى الست سنوات سجلت الجزائر مستويات غير مرضية وبقي رصيدها من النقاط أقل من 50 % ، هذا التصنيف يضع قدرات هيئة مكافحة الفساد و الاستراتيجية الوطنية التي تبنتها الجزائر لمكافحة الفساد على المحك على الرغم من الجهود المبذولة والخطاب الرسمي. وحسب تقرير المؤشر العالمي للإفلات من العقاب لسنة 2017 والصادر عن جامعة الأمريكيتين بوبيلا المكسيكية ومركز دراسات الإفلات من العقاب والعدالة، والذي يقيس مستوى الفساد القضائي لـ69 دولة حول العالم، فإن الجزائر، وهي الدولة العربية الوحيدة التي شملها المؤشر، احتلت المركز رقم 40عالمياً، بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 53.84 [9].

5.1 تصنيف الجزائر حسب مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية: يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية[10] ، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنَّف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما [11]:

- درجة الاستثمار وتقسم الى أربع مستويات:

A1 : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً ، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً .

A2 : احتمال عدم السداد يبقىضعيفاً جداً حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً ، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقلنسبياً عن الدول المصنفة ضمنA2 .

A3 : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد امكان عدم القدرة على السداد.

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأحالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكان عدم السداد يبقىمقبولاً جداً .

- درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر في سجل السداد السيئأصلاً .

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئأصلاً .

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئجداً أكثرسوءاً .

جدول رقم (05) تصنيف الجزائر في مؤشر كوفاس للفترة 2012 – 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التصنيف	A4	A4	A4	A4	C عالي	C عالي

source :http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations

حسب التصنيف الوارد في الجدول رقم (05) فان الجزائر عرفت خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى 2017 تصنيفين، الأول من 2012 الى 2015 تصنيفا يسمح لها بأن تكون ضمن درجة الاستثمار، وهذا راجع لتمتع الجزائر بوضعية مالية يمكن

وصفها بالجيدة حيث توفرت على احتياطي صرف تجاوز 100 مليار دولار ناتجة عن الارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات، لكن تبعات انخفاض إيرادات المحروقات بسبب الانخفاض الذي عرفته أسعار المحروقات أثرت على تصنيف الجزائر لتنتقل الى مرحلة المضاربة حتى سنة 2017 مع التآكل المستمر لاحتياطي الصرف الذي وصل الى 97 مليار دولار مع نهاية 2017 ودخول الدولة في أزمة مالية.

6.1 وضع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية تتكون المؤشرات العالمية للحوكمة من ستة مؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة، هذه المؤشرات هي : السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقها، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة. تم وضع نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول(الترتيب المئوي بين دول العالم) من صفر (الأقل) الى 100 (الأعلى)، بالإضافة الى ان المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم التوزيع النسبي (المئوي) للدول، بمعنى وجود ست فئات (0-10 بالمئة، 10-25 بالمئة، 25-50 بالمئة، 50-75 بالمئة، 75-90 بالمئة، 90-100 بالمئة)، ويوضح هذا المقياس ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم، كما يتم عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة ايضا في مدى بين 2.5 - (الاقل) و 2.5 + (الأعلى)، وهذا التقسيم (تقدير جودة الحكم) يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة.

تتكون المؤشرات العالمية من ستة مؤشرات كل مؤشر يقيس موضوع أو بعد من أبعاد الحوكمة الرشيدة على النحو التالي[12] :

- مؤشر السيطرة على الفساد: يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، ومحاربة جميع أشكال الفساد (السياسي، الاقتصادي والسياسي).
- مؤشر فعالية الحكومة: يقيس مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة.
- مؤشر الاستقرار السياسي : يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة ووفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي و الإرهابي.
- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح ونظم فعالة وشفافة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص، وبالتالي فهو يعبر عن مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين.
- مؤشر سيادة القانون : ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات ما يعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية وتوفير الحماية لأصحاب المصالح والاعتراف بحقوقهم وضمانها، مشروعية عمل الشرطة والمحاكم وهو ما يعزز ثقة المستثمر في الدولة المضيفة ويشجعه على أخذ قرارات من شأنها تعظيم قيمة أصوله.
- مؤشر المشاركة والمساءلة : يقيس هذا مؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم (ترسيخ الديمقراطية)، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وهي عوامل مسؤولة عن توفير مناخ استثماري حر جاذبة للاستثمار ، أما المساءلة والمحاسبة فتتعلق بمدى خضوع المسؤولين و مسؤولي المؤسسات للرقابة

والتي تتجسد من خلال مؤسسات رقابية بالنسبة للدولة للحفاظ على المال العام(البرلمان، مجلس المحاسبة...إلخ) ، هذه الرقابة التي تقلل من احتمالية انتهاك حقوق المستثمر الأجنبي

شكل رقم (01) تطور مؤشرات الحوكمة العالمية للفترة 2002-2017

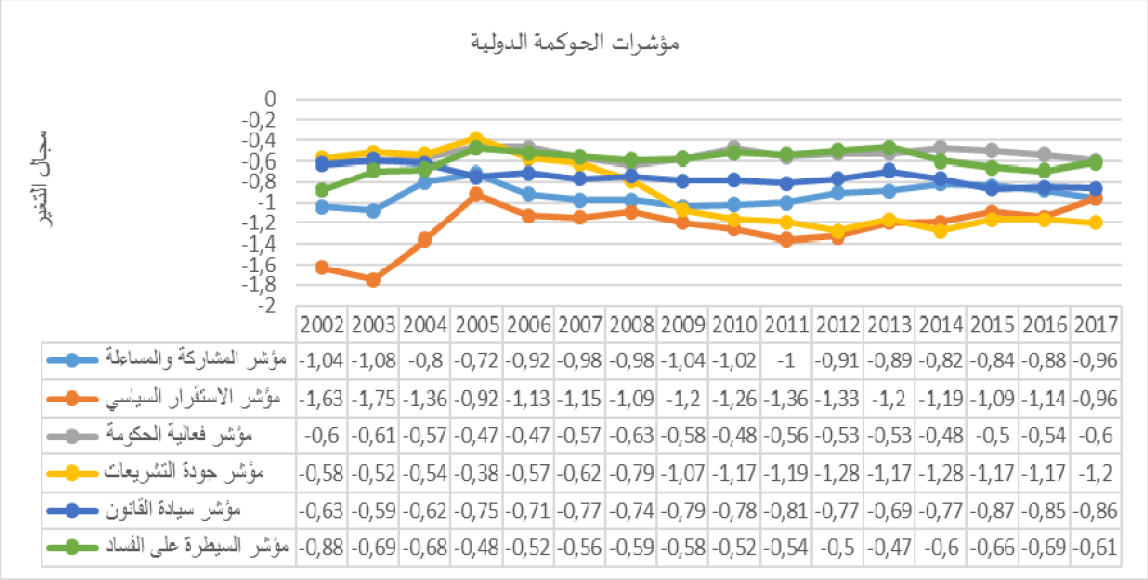

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر المشاركة والمساءلة	-1,04	-1,08	-0,8	-0,72	-0,92	-0,98	-0,98	-1,04	-1,02	-1	-0,91	-0,89	-0,82	-0,84	-0,88	-0,96
مؤشر الاستقرار السياسي	-1,63	-1,75	-1,36	-0,92	-1,13	-1,15	-1,09	-1,2	-1,26	-1,36	-1,33	-1,2	-1,19	-1,09	-1,14	-0,96
مؤشر فعالية الحكومة	-0,6	-0,61	-0,57	-0,47	-0,47	-0,57	-0,63	-0,58	-0,48	-0,56	-0,53	-0,53	-0,48	-0,5	-0,54	-0,6
مؤشر جودة التشريعات	-0,58	-0,52	-0,54	-0,38	-0,57	-0,62	-0,79	-1,07	-1,17	-1,19	-1,28	-1,17	-1,28	-1,17	-1,17	-1,2
مؤشر سيادة القانون	-0,63	-0,59	-0,62	-0,75	-0,71	-0,77	-0,74	-0,79	-0,78	-0,81	-0,77	-0,69	-0,77	-0,87	-0,85	-0,86
مؤشر السيطرة على الفساد	-0,88	-0,69	-0,68	-0,48	-0,52	-0,56	-0,59	-0,58	-0,52	-0,54	-0,5	-0,47	-0,6	-0,66	-0,69	-0,61

Source : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

يعكس الشكل الأداء السلبي للجزائر في مجال الحوكمة وذلك على مستوى كل المؤشرات وعلى مدى الفترة 2002 و 2017، ففي ما يخص مؤشر المشاركة والمساءلة يظهر أن الجزائر سجلت أداءا سلبيا و متذبذبا ، ففي سنة 2005 سجلت الجزائر أحسن قيمة بـ -0.72 ، بينما سجلت سنة 2017 أدنى قيمة بـ – 0.96. لم يختلف الأمر كذلك على مستوى مؤشر الاستقرار السياسي حيث سجلت سنة 2003 أدنى قيمة للمؤشر بـ -1.75 ، بينما سجلت أحسن قيمة بـ -0.9 سنة 2005 . هذا الوضع شهده مؤشر فعالية الحكومة الذي تراوحت قيمته بين -0.47 لسنة 2006 و -.063 سنة 2008 بينما حققت الجزائر أحسن قيمة لها سنة 2005 بـ - 0.47 ، أما على مستوى جودة التشريعات فقد اتخذت قيمة المؤشر اتجاها تنازليا بحيث تجاوزت الجزائر عتبة -1 بدءا من سنة 2009 لتعرف تراجعا ملحوظا حتى سنة 2017 حيث وصلت الى قيمة -1.2.

أما على مستوى سيادة القانون استمرت الجزائر في تحقيقها لمراتب متدنية ولقيم سلبية على مدى الفترة، حيث أن قيمة المؤشر عرفت تراجعا ففي سنة 2002 سجلت قيمة – 0.63 أما سنة 2017 وصلت القيمة الى -0.86 بتراجع قدر بـ 0.23، وأخيرا لم تحقق الجزائر الأداء المطلوب على مستوى السيطرة على الفساد وهو ما تعكسه القيم المسجلة وعل مدى فترة الدراسة ، فبالإضافة الى تذبذبها تجاوزت في أغلبها قيمة -0.5 ما يؤكد على أن محاربة الفساد في الجزائر ليست الا شعارا لا انعكاس له على أرض الواقع.

2. تقييم أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لأن مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار والصادرة عن الهيئات الدولية تشكل أدوات يسترشد بها من قبل المستثمرين الأجانب في اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية، فان وضع الجزائر لن يكون بطبيعة الحال مشجع على جذب المستثمر الأجنبي، وهو ما يوضحه تطور التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002 و 2017.

شكل رقم (02) تطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2002 و2017 (المبالغ بملايين الدولارات)

Source : «Datas Bases 2014,» UNCTAD, <http ://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx>. World Investment Report 2018

بالعودة الى الشكل رقم (02) يمكن ملاحظة أن الجزائر سجلت بعض التحسن يعود بالأساس الى الإجراءات التحفيزية المتضمنة في قانون الاستثمار 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، وكذا التدفقات المحققة من قطاع المحروقات، الاتصال وخصخصة شركة سيدار للحديد والصلب لفائدة الشريك الهندي. ففي سنة 2002 سجلت الجزائر ما قيمته 1065 مليون دولار لتحتل بذلك المركز الثالث إفريقيا لتنخفض هذه التدفقات سنة 2003 الى مستوى 633 مليون دولار، في الوقت الذي سجلت فيه الدولة المغربية ما يقدر بـ 2314.5 مليون دولار ، ورغم نمو مستوى هذه التدفقات الى الجزائر حتى سنة 2009 فإنها لم تتجاوز 2746 مليون دولار وشكل ذلك أعلى مستوى تحققه، لكن انخفضت بعدها لتسجل أدنى مستوى سنة 2015 بـ 584 مليون دولار ، وجاءت بهذه الحصيلة في مؤخرة دول شمال أفريقيا حيث نجحت مصر مثلا في استقطاب 6885 مليون دولار استثمارات مباشرة مقابل 3162 مليون دولار للمغرب و 1002 مليون دولار لتونس رغم الظروف الصعبة التي تمر بها ، إلا أن الاستنتاج العام الذي يمكن الوصول اليه أن أداء الجزائر في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دون الإمكانيات التي تتمتع بها من سوق محلية وثروات طبيعية، وهذا راجع بالأساس الى مناخ الاستثمار " الضعيف" والقيود المفروضة على المستثمرين أبرزها قاعدة 49/51 % [13] في كل القطاعات و فروع النشاط، التي تسببت في انخفاض الواردات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، زد على ذلك غياب رؤية واضحة المعالم مع التغيرات المستمرة في القوانين الأمر الذي وضع المستثمر في حالة من التردد[14].

المحور الثالث: جهود الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي

رغم ضعف مناخها الاستثماري الا أن ما لا يمكن انكاره أن الجزائر تتمتع بمقومات جاذبة للاستثمار، تنوعت بين الطبيعية والبشرية والاقتصادية و كذا العناصر التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري المناسب ، علاوة على مجهودات معتبرة بذلت ولا تزال في محاولة للظفر بأكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات عدة، سواء كان ذلك بالدفع بالبرامج التنموية الاقتصادية التي مست جميع القطاعات على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم نمو الاقتصادي (2005-2009 و برنامج القيمة المضافة (2010-2014)، والتي حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع

الكبرى بالإضافة الى برنامج إضافي آخر كان مسطرا ما بين (2015-2019)[15] لكن هذا الأخير لم يرى النور بسبب تدهور أسعار النفط وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، ومن أهم المشاريع التي نالت حصة معتبرة من الأرصدة المالية و التي كانت مخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية تلك المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية للبلد ، إضافة الى سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية.

أما في مجال التشريعات القانونية، ففي سياق الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق تبنت الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي الرامية الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإصدار قوانين ونصوص تشريعية تضمنت تحفيزات مهمة بغية تهيئة مناخ استثمار ملائم لعل أبرزها قانون النقد والقرض (10/90) والذي تم بموجبه فتح المجال للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله دون تخصيص، ومنح للأجنبي غير المقيم إمكانية الاستثمار المباشر أو الشراكة مع المستثمرين المقيمين.

كما يعد المرسوم رقم (12/93) والأمر رقم (03/01) خطوة إيجابية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري والذي منح المستثمرين الأجانب الحرية في طبيعة وشكل تجسيد الاستثمارات في مقابل الضمانات والحوافز التشجيعية الممنوحة، ما ترتب عنه تحسن في مستوى الاستثمارات الأجنبية الوافدة مقارنة بفترات سابقة، وفيما يلي أهم الضمانات و العوامل المحفزة للمستثمر الأجنبي:

* الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر: وتتمثل في[16]

- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار في مختلف النشاطات والقطاعات بتأسيس استثمارات أو عن طريق المساهمة؛
- الغاء التمييز بين المستثمرين الأجانب والوطنيين وكذا الاستثمارات والمساواة في الالتزامات حسب المادة 38 من المرسوم؛
- ثبات القانون المطبق على الاستثمار دون أي تغيير، وضمان حق ملكيته، وعدم حجزه أو مصادرته كما جاء في المادة 39؛
- ضمان حرية التحويل الكامل لرؤوس الأموال والعوائد و المداخيل سواء بشكل نقدي أو عيني كالآلات والمعدات وهو ما نصت عليه المادة 12؛
- ابرام الجزائر اتفاقيات دولية متعددة الأطراف وثنائية خاصة لتشجيع للاستثمار وبعث الثقة في المستثمر الأجنبي.

* الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام و الخاص: الى جانب الحوافز الجبائية والجمركية منح القانون الجزائري للمستثمر الأجنبي حوافز إضافية وردت في المواد (17، 18، 119) من المرسوم التشريعي (12/93) وهي[17]:

- النظام العام للحوافز الممنوح للمستثمرين الأجانب في المراحل الأولى لبداية انجاز المشروع لمدة 3 سنوات قابلة للتمديد، أين يستفيد من النسب الجمركية المنخفضة والمقدرة بـ 3 % عن التجهيزات المستوردة للمشروع ، وكذا الإعفاءات الجبائية للسلع ذات العلاقة المباشرة بالمشروع.

- نظام الاستثناءات في بداية انجاز المشروع حيث يستفيد المستثمر الأجنبي في مرحلة أولى لمدة تتراوح بين 2-5 سنوات من اعفاء دفع حقوق نقل الملكية ، والإعفاء على القيمة المضافة عن السلع التي تدخل في المشروع، وبعد انطلاق المشروع ومعاينته يستفيد المستثمر الأجنبي بعد 10 سنوات من النشاط الفعلي عن الضريبة على أرباح الشركات، وعن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، وكذا الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في الاستثمار خلال ذات الفترة.

وفي مجال إرساء قواعد الحكم الراشد ومحاربة الفساد تم انشاء اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد التي تأسست سنة 2005 ، كما تدخل المشرع الجزائري بنصوص قانونية من أجل ضمان الشفافية في تسيير الأموال العمومية وكذا ادارة الشأن العام حيث نص على مجموعة من التدابير الوقائية التي ترمي الى الوقاية من جرائم الفساد عامة ، كان أهمها انشاء سلطة إدارية متخصصة تدعى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وكافحته، وتدعيما للجهود الرامية لمكافحة الفساد قام المشرع بإصدار الأمر رقم 10/05 المتمم

لقانون الوقاية من الفساد والذي بموجبه تم تدعيم الترسانة المؤسساتية المتخصصة في مكافحة الفساد بهيئة ثانية وهي الديوان المركزي لقمع الفساد والذي هو بمثابة جهاز عملياتي للبحث ومعاينة جرائم الفساد [18].

بالإضافة إلى تأسيس العديد من أجهزة ترقية الاستثمار على غرار المجلس الوطني للاستثمار الذي أنشأ بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمارات والذي أوكلت له العديد من المهام منها اقتراح كل القرارات والإجراءات الضرورية لتطبيق إجراءات دعم وتشجيع الاستثمار على الحكومة ، و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي أسندت اليها العديد من المهام منها استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم وكذا وضع المعلومات المتعلقة بالاستثمارات تحت تصرف المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بهم، وكذا الشباك الوحيد الذي أنشأ ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بهدف إزالة العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب[19].

من أجل تحسين مناخها على المستوى الدولي عبرت الجزائر عن حسن نيتها ورغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي بانضمامها إلى التكتلات الاقتصادية وتوقيع العديد من ثنائية متعددة الأطراف والمتعلقة بترقية وتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، كما صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل والضمان للاستثمارات والتحكيم الدولي التي تكفل حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها منها :الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، هيئة الأمم المتحدة[20] .

الخاتمة:

لقد بات من المسلمات أن تأدية الاستثمار لدوره في تحقيق التنمية مرهون بتوفر مناخ استثماري ملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي الجزائر لا تزال قضايا الاستثمار تطرح التساؤلات المختلفة نظرا لعدم توفر مناخ استثماري ملائم يتميز بخصائص مماثلة لتلك التي يوفرها مناخ الاستثمار في بعض البلدان النامية الأخرى، الأمر الذي تؤكده العديد من المؤشرات الصادرة عن التقارير الدولية وانطلاقا من عرضنا لهذه المؤشرات من ناحية وكذا الجهود المبذولة من السلطات الجزائرية بهدف تحسين مناخ الاستثمار ، يمكن الوقوف على جملة من الاستنتاجات على غرار:

- تتفق جل التقارير الدولية على وصف المناخ الاستثماري للجزائر بالغير المناسب للاستثمار والغير محفز على جذب المستثمر الأجنبي.
- تتوقف جاذبية المناخ الاستثماري لأي دولة بتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة، بيئة استثمارية تظل رهينة إصلاحات جادة وشاملة تشمل النواحي الاقتصادية، القانونية والسياسية.
- تظل الجزائر ورغم المؤهلات التي تتوفر عليها بالإضافة الى الجهود المبذولة، لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية بالكم المطلوب.
- تركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات يظل يرهن مستقبل الجزائر ويحرمها من إمكانية تنويع اقتصادها.

من الاقتراحات التي يمكن أن نوردها في هذا المجال نذكر:

- لأن مناخ الاستثمار لا يتوقف عند حدود العوامل الاقتصادية، لدى فان العمل على تحسين البيئة الاستثمارية يتعين أن يكون بإجراء إصلاحات معمقة وشاملة تشمل الجوانب القانونية والتشريعية والمؤسسية، وكذا الاقتصادية منها والسياسية مع ضرورة توفر الإرادة الكافية لتجسيدها على أرض الواقع.
- ضرورة متابعة التقييمات الخاصة بمناخ الاستثمار والخاصة بالمؤشرات الصادرة عن التقارير الدولية في محاولة للاستفادة منها وتصحيح أوجه الخلل خاصة وأنها تشكل أدوات استرشادية للمستثمرين.
- ضرورة الترويج للفرص الاستثمارية التي تتوفر عليها الجزائر والتعريف بها ، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وخلق اقتصاد متنوع.

- توفير قاعدة بيانات موثوقة ومحينه تخص كل جوانب الاقتصاد الجزائري توضع في خدمة المستثمر.

المراجع والهوامش :

(1) يعقوب على جانقي، تقويم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاقتصاد، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006 صفحة 05.

(2) عامر عيساني" تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2002-2012" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20 ديسمبر 2016 جامعة محمد خيضر بسكرة ص 21.

(3) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 08، 2009، ص 142.

(4) . عبد الحميد بوخاري،" واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد 10 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص ص44 -45.

(5). مجموعة البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، متاح على: http://arabic.doingbusiness.org/>

(6) The Heritage Foundation and The Wall Street Journal 2010 Index of Economic Freedom (The Link between Economic opportunity and Prosperity) – Washington 2010 page 02.

(7) التقارير المتاحة على الموقع الإلكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي www.weforum.org

(8) بن مسعود محمد، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية، مجلة الحقيقة، العدد 22 سبتمبر 2012 ص264.

(9) تقرير المؤشر العالمي للإفلات من العقاب2017 متوفر: https://www.udlap.mx/cesij/files/IGI-2017_eng.pdf

(10) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية " الكويت سنة 2005، ص 67.

(11) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية " الكويت سنة 2003، ص 79.

(12) - بن ديش نعيمة، زرواط فاطمة الزهراء، الحكم الراشد والاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة المينا دراسة قياسية للفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد2، 2016/08، ص 127.

(13) تلزم هذه المادة كل مستثمر أجنبي بضرورة إشراك طرف جزائري في أي مشروع اقتصادي، على أن يمتلك الأخير 51% من رأسمال الشركة، في حين لا تتجاوز حصة الطرف الأجنبي 49%.

(14) Hilel Hamadache, Rente Pétroliére et évolution du secteur agricole en Algérie – syndrome hollandais et échangeable, Thèse de Master of Science, Montpellier, France, 2010, p 34.

(15) عبد الرحمان تومي" الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق"دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، وهران، 2011، ص207

(16) فريدة معارفي " واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة 2000-2010" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 03،ديسمبر2015ص 101.

(17) دليل الاستثمار في الجزائر KPMG 2011 ص ص 60-61

(18) خديجة عمير "جرائم الفساد في القطاع الخاص في ظل التشريع الجنائي الجزائري" رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2012، ص 70

(19) سنوسي بن عومر" واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر" المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، عدد 5 أفريل 2014.

(20) أسماء بن طراد "آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، 2015-2016.